

عصرنة الإدارة العمومية وفق آليات الحكامة في المؤسسات الرياضية قراءة في المفاهيم وآليات التطبيق

Modernization of public administration according to the mechanisms of governance in sports institutions, a reading of the concepts and mechanisms of application

ط. د. بلحوت عيسى¹، صادق علي²

¹ جامعة الأغواط (الجزائر)، مخبر الأبعاد المعرفية والتصورات التطبيقية من خلال مقاربات متعددة،

ai.beLhout@lagh-univ.dz

² جامعة عمار ثليجي بالأغواط (الجزائر)، a.sadki@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2023-12-30

تاريخ القبول: 2023-12-02

تاريخ الاستلام: 2023-07-25

ملخص:

يهدف البحث إلى التعرف على كيفية عصرنة الإدارة العمومية وفق آليات الحكامة المنتهجة في المؤسسات الرياضية وتطوير أداء الخدمة العمومية من الوضع التقليدي إلى الوضع الحديث القائم على الرقمنة، من ناحية ومن ناحية أخرى التركيز على تمكين المتعامل من خدمة عمومية نمطية مناسبة لحاجاته الضرورية والقضاء على سبل الفساد الإداري بطريقة فعالة. غير أن التحول الرقمي يقتضي بموجبه على بعث الشفافية والفعالية في المؤسسات العمومية على غرار إبراز العلاقة بين المواطن والإدارة العمومية وإصلاح الجانب التنظيمي على وجه الخصوص.

كلمات مفتاحية: الإدارة، الإصلاح الإداري، الإدارة العمومية، الحكامة، المؤسسة الرياضية.

Abstract:

The research aims to identify how to modernize public administration in accordance with the mechanisms of governance adopted in sports institutions and develop the performance of public service from the traditional situation to the modern situation based on digitization, on the one hand. On the other hand, focus on enabling the client to have a stereotyped public service suited to his or her necessary needs and eliminate ways of administrative corruption in an effective manner.

However, digital transformation requires transparency and effectiveness in public institutions, along the lines of a citizen's relationship with public administration and reform of the regulatory aspect in particular.

keywords: management, administrative reform, public administration, governance, sports institution.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

لقد أصبحت عصرنة الإدارة العمومية ضرورة حتمية طبقا لما تقتضيه المقاربات الحديثة للإدارة، على أساس تمكين العمل وفق أسس ومبادئ النزاهة والشفافية والفعالية في جل المعاملات الإدارية من جهة، وفي هذا وجب العمل على تحسين جودة ونوعية الخدمة العمومية من ناحية التسيير الإداري وفقا لما يفترضه التحول الرقمي الراهن القائم على تكنولوجيا المعلومات في العمل الإداري، غير أن هذا الأمر استدعى إلى ضرورة تبني الإدارة العمومية فكرة الإصلاح الإداري للقضاء على الإجرام الإداري بمختلف أنواعه وهذا بالاعتماد على آليات الحكامة في مختلف المؤسسات الرياضية بالتزامن مع تطبيقات الرقمنة، غير أن الاهتمام بتحسين الخدمة العمومية في ظل الحكامة الرشيدة يستلزم نظم وإجراءات رقابية على مستوى الخدمة العمومية للحد من الاستهلاك الغير عقلاني للموارد المتاحة في المؤسسة الرياضية.

وتعد عصرنة الإدارة العمومية من بين استراتيجيات الإصلاح الإداري المنتهجة في القطاع العام والخاص وفقا لمبادئ الحكامة الرشيدة لإضفاء الشفافية والمسؤولية، علاوة على ذلك تحسين جودة ونمطية الخدمة العمومية بالمساهمة في إزالة الفجوة بين الإدارة والمواطن وتقويم أوجه الاتصال التنظيمي في مختلف المصالح والأقسام الإدارية وصنع قرار مناسب، ومن هذا المنطلق تتضح معالم إشكالية الدراسة والمتمثلة في:

كيف يمكن عصرنة الإدارة العمومية وفق آليات الحكامة في المؤسسات الرياضية ؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية فقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين: الأول ويضم إستراتيجية الإصلاح الإداري الحديث، أما المحور الثاني حول تبني بعض مبادئ الحكامة لتحديث الإدارة العمومية في المؤسسات الرياضية.

1. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة للوقوف على الجوانب ذات الأهمية الكبرى لتحديث الإدارة العمومية في المؤسسات الرياضية من خلال تبني الشكل الحديث للإرادة تماشيا مع التحول الرقمي الراهن من خلال استخدام الإدارة الالكترونية لإصلاح جودة العمل الإداري.

- معرفة مدى مساهمة آليات الحكامة في تحديث الإدارة العمومية للتحول من الإدارة القديمة إلى الإدارة الحديثة

• التطرق إلى مبادئ وأسس الحكامة المستخدمة في تحديث الشكل الإداري للمؤسسات الرياضية.

2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على عصنة الإدارة العمومية من خلال التحول من النموذج القديم للعمل الإداري إلى النموذج المعاصر المحتكم لتكنولوجيا المعلومات المتمثلة في الإدارة الالكترونية.

3. منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملاءمته مع أغراض البحث وطبيعة الموضوع، وكذا الإشكالية المطروحة فضلا عن ذلك كل ما يتعلق بحديثات عصنة الإدارة العمومية على اعتباره موضوع الساعة في محاولة لإثراء موضوع الحكامة بين الواقع والتطبيق من أجل تطوير وتحسين الخدمة العمومية في المؤسسة الرياضية للمواطن والارتقاء بالإدارة العمومية من ناحية الشكل والمضمون.

1.3. إستراتيجية الإصلاح الإداري للإدارة العمومية:

1.1.3. الإصلاح الإداري:

الإصلاح الإداري بأنه يعني الأخذ بالأصول العلمية والوسائل الفنية للنهوض، بمستوى الكفاءة في الأجهزة الإدارية للدولة (حمدي أمين عبد الهادي، 1975، ص.323).

2.1.3. ماهية الإدارة العمومية:

وهو مصطلح مشتق من جزأين هما Ad وTo وتعني مساعدة الآخرين ولفظ Administration وهو يشير إلى المهام الأساسية التي تنهض بها الإدارة العليا ويطلق هذا اللفظ على الإدارة في مجال المنظمات التي لا تسعى إلى تحقيق الربحية أي القطاع الحكومي محمد سمير أحمد، 2009، ص.ص.21-22).

عرفها فريدريك تايلور في كتابه إدارة الورشة بأنها هي: "المعرفة الصحيحة لما تريد من الرجال عمله ثم التأكد من أنهم يقومون بعملهم بأحسن طريقة وأرخصها -125 (Fredrick Taylor, p.p., 126) كما عرفها قاموس أكسفورد للمتقدمين بأنها "تسيير الأمور من خلال العاملين بكفاءة وفعالية للوصول إلى غايات معينة فالإدارة هي عملية تجميع الموارد المادية والبشرية والمالية من أجل تحقيق

الأهداف المشتركة للمنظمة والعاملين فيها وحفظ التوازن بين هذه الأهداف للوصول إلى الغايات بكفاءة وفاعلية" (Maomilom Co. New Vol X 1933)
ويعرفها "ويلسن" (Wilson) بأنها الغاية أو الهدف العملي للحكومة موضوعه هو إنشاء المشروعات العامة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والاتفاق مع رغبات الأفراد وحاجاتهم، فعن طريق الإدارة العامة توفر الحكومات حاجات المجتمع التي يعجز النشاط الفردي عن الوفاء بها كذلك هو الأمر بالنسبة لجيليني (Gilinier) (طارق المجذوب، 2000، ص.119).

3.1.3. مبررات الإصلاح الإداري للإدارة العمومية:

نذكر على سبيل الحصر اتجاهين هما:

الاتجاه الأول: الاتجاه الأنجلوسكسوني والذي عرفت فيها لدول التي تأخذ بهذا الاتجاه إصلاحا إداريا قويا راجع إلى تجاوز الخصوصية المجال الاقتصادي لتمتد إلى النشاط الإداري وخاصة منها المرافق العامة. (W. LAGGOUNE, 1999, p.185)

الاتجاه الثاني: الاتجاه الفرنسي يرى بأن الإصلاح الإداري هو العصرنة الإدارية التي تشمل مجالات متعددة ومتنوعة هدفه إعادة النظر في اللامركزية للإدارة واستعمال تقنيات جديدة، وكذلك التأكيد على ضرورة المشاركة في اتخاذ القرارات سواء من طرف المرتفقين أو من طرف أعوان الدولة (W. LAGGOUNE, 1999, p.185)

إضافة إلى ذلك يمكن حصر بعض الأسباب الأساسية منها:

- معالجة الأزمات ومحاربة الفساد وذلك بتحليل أسباب الفساد الإداري والمالي، وتحسين مستوى الموارد وزيادة الفعالية والإنتاجية وفق العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة الرياضية في إطار الإدارة الإلكترونية.
- إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة في طبعة جديدة تتوافق للأدوار الجديدة وتتكيف مع التحول الرقمي الحديث خارجيا وداخليا، مما يطور من مستوى الإبداع الإداري ورفع وتيرة الإنتاج ضمن أساليب عصرية.
- اتخاذ القرارات النوعية ضمن إستراتيجية فعالة في المؤسسة الرياضية وتحسين الخدمة العمومية للمواطن في ظرف وجيز.

- تطوير مستوى أداء المورد البشري في كافة المستويات والأقسام والمصالح الإدارية خاصة ما تعلق الأمر بالتسويق الإلكتروني للمنتج الرياضي.
 - الشفافية الإدارية شرط ضروري للحوار والاتفاق فهي أداة تسمح بالاندماج الاجتماعي كما أنها تلعب دورا مهما في التدريب على مراقبة نشاط المرافق العامة من طرف المرتفقين وبالتالي تساعد على تحويل العقلية وإنشاء علاقة حسنة بين الإدارة والمواطن لأن إعلام المواطن أداة أساسية لإيجاد إدارة نوعية متميزة
 - ترشيد عمليات الإنفاق الحكومي عن طريق وضع وضبط آليات تسيير مالي فعالة والتركيز على اقتصاديات التشغيل من خلال تخفيض البرامج والأجهزة والأعداد الزائدة من العاملين (محمد قاسم القريوتي، 2001، ص.4).
 - تحيين وتطوير البرامج التدريبية للعاملين لتحسين العلاقة بين المؤسسة الرياضية والمواطن لضبط التسيير العمومي للمؤسسة العمومية.
- بالإضافة إلى تشديد النظام الرقابي على العمل الإداري داخل المؤسسة الرياضية لضمان جودة المنتج الرياضي في ظل الواقع الإلكتروني المعاصر.

4. طرق التسيير العمومي للمرافق العامة في المؤسسة الرياضية:

1.4. الخدمة العمومية:

عرفها بعض من الفقهاء وهو التعريف المأخوذ به حاليا: على أنها نشاط يهدف إلى إشباع حاجات عامة والذي يخضع لتنظيم وإشراف ورقابة الدولة، بغض النظر عن الجهة التي تؤديها، وتعرف أيضا بأنها النشاط الذي تتولاه الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى، مباشرة أو تعهد به لآخرين كالأفراد أو الأشخاص المعنوية الخاصة، ولكن تحت إشرافها ومراقبتها وتوجيهها وذلك لإشباع حاجات ذات نفع عام تحقيق الصالح العام (لسلوس مبارك، 2010، ص.13)

2.4. طرق إدارة الخدمة العمومية داخل المؤسسة الرياضية:

1.2.4. إدارة الخدمات العامة من طرف الدولة نفسها:

تقوم هذه الطريقة على فكرة مفادها أن تقدم الإدارة الخدمة العامة بنفسها، مستخدمة في هذا وسائل القانون العام، وأموالها العامة وموظفيها، وغالبا ما تظهر هذه الطريقة في المرافق الإدارية، نظرا لعدم وجود عنصر النفع الخاص والربح، مما يعزف معه الأفراد عن القيام بتلك الخدمات، كما أنه

غالبا ما تكون هناك مرافق عامة على قدر كبير من الأهمية، بما يحتم على الإدارة أن تقوم بها، ولا تثار تفرقة في هذا بين إن كان أسلوب الإدارة مركزيا - من خلال الوزارات - أم لا مركزية - من خلال المحافظات (عبد الغاني بسيوني، 1991، ص.432)

2.2.4. إدارة الخدمات العامة بواسطة أحد أشخاص القانون العام :

إن إدارة المرفق العام وتقديم الخدمة المرفقية قد يتطلب أحيانا حرية إدارية، تختلف عن الروتين الذي يكتنف الإدارة المباشرة، لهذا أنشأت الدولة أشخاصا مرفقية، مهمتها تقديم الخدمة العامة للجمهور، إلا أن هذه الحالة لا تختلف عن الاستغلال المباشر، سوى أنها تمنح المرفق الشخصية المعنوية، ويعد عمالها وموظفيها موظفون عموميون وأموالها عامة، ويعد ما يصدر منها قرارات هي قرارات إدارية تخضع لرقابة القضاء الإداري، وتعد الهيئات والمؤسسات العامة هي الصورة المثلى للإدارة غير المباشرة لتقديم الخدمة.

3.2.4. إدارة الخدمات الدولة الاختيارية:

تنوع طرق إدارة هذا النوع من الخدمات وهي على العموم يكون هناك نوع من التعاون بين الإدارة العامة وهي الدولة والقطاع الخاص من أجل تحسين الخدمة العامة وهي:

• مشاطرة الاستغلال:

وهو أسلوب وسط بين الإدارة المباشرة والامتياز، فهي طريقة لإثارة المرفق العام بواسطة شخص من أشخاص القانون الخاص يعمل لحساب الإدارة المتعاقدة معها، وتبقى الإدارة المتعاقدة مسؤولة عن المرفق ومالك الهول أدوات الإنتاج، وتحمل كافة مخاطر المشروع، وتقدم الأموال اللازمة لإدارة المرفق، لهذا يعرف هذا العقد بأنه عقد بمقتضاه تعهد جهة الإدارة إلى المتعاقد إدارة المرفق العام في نظير مقابل مالي محدد يرتبط بنتائج الاستغلال وتدفعها الإدارة.

وتختلف عقود مشاطرة الاستغلال في أن المقابل المالي الذي يتقاضاه القائم بالإدارة من المنتفعين لا يتولى تحصيله لحسابه وإنما لحساب الإدارة، فضلا عن أن هذا المقابل يحدد في عقد مشاركة الاستغلال طبقا لحسن سير استغلال المرفق وليس طبق الأرباح (وفاء محمود أحمد الببواتي، 2018، ص.ص.71-72).

- التراخيص الإدارية :

تعرف التراخيص الإدارية بأنها أمر إداري يعهد بموجبه لأحد أشخاص القانون الخاص لإدارة استغلال مرفق عام، من أجل تقديم خدمة عامة على سبيل التوقيت (سعاد الشراوي، 1994، ص.242)

- عقد التزام المرفق العام :

وهو عقد يتعهد بموجبه شخص خاص فرد أو شركة تقديم خدمة عامة للجمهور أو سلعة، من خلال استغلاله وندرته لأحد مرافق الدولة الاقتصادية أو التجارية، مقابل تقاضي مبالغ مالية من المنتفعين (عمار عوابدي، ص.ص.61-62)

4.2.4. خصائص الخدمة العمومية :

- البساطة: إذ يظهر ذلك جليا من خلال عدم بذل المؤسسات العمومية جهدا في إعداد الموظفين، بل يتوجب عليهم هم إعداد أنفسهم، وتحمل نفقات الإعداد، كما أنها لا تتحمل المسؤولية عن التدريب أثناء العمل، فالموظف هو المسؤول عن تحسين مستواه بنفسه.
- مرونة النظام: تترجم حرية الإدارة في التخلي وإلغاء الوظائف التي لم تعد الحاجة إليها قائمة، كما يعطي هذا النظام هامشا من الحرية للموظف، للبحث عن وظيفة أخرى قد تناسبه أكثر.
- اقتصادية النظام: تنبع اقتصادية النظام من عدة عوامل واعتبارات منها، أن التعيين في الوظيفة يتم وفق الاحتياجات الحقيقية للعمل، والخبرات إن وجدت وطلبت، وكذا عامل الانفتاح على المجتمع، وعدم تمييز العاملين الحكوميين عن غيره في القطاعات الأخرى (عبد الحميد محمود النعيمي، 1997، ص.ص.214-215).

5. مجال استخدام التطبيقات الرقمية في المؤسسة الرياضية:

- التسويق الإلكتروني للمباريات والبطولات مثل بطولة كأس العالم التي أقيمت في دولة قطر 2022/2021
- واعتمادها على المواقع الإلكترونية للترويج والبيع للمباريات الرياضية.
- التحكم الإلكتروني للمباريات عن طريق استخدام تقنية الفار الحديثة لاستبعاد التلاعب بنتائج المباريات.

- إستراتيجية الأمن والسلامة للجمهور واللاعبين باستخدام العدسات وكاميرات المراقبة الحديثة المكيفة لذلك.
- تحميل البيانات والمعلومات اللازمة من المواقع الخاصة بالوزارة الوصية التابعة لها.
- البوابات الالكترونية التي تساهم في عدة مزايا خاصة من شأنها الكشف عن الفساد الإداري والمالي داخل المؤسسة وخارجها. بالإضافة إلى تسهيل عملية مراقبة التسيير للمؤسسة الرياضية في نطاق المركزية واللامركزية.

1.5. النماذج المقترحة في مجال تطبيق الإدارة الالكترونية:

نموذج الإدارة الإلكترونية في دولة قطر: استهلكت الحكومة الإلكترونية في دولة قطر عام 2000 بإنشاء لجنة متكونة من مديري تكنولوجيا المعلومات لدى أهم المؤسسات القطرية الحكومية والخاصة لاختيار خدمة حكومية ليتم تطبيقها إلكترونياً بمثابة مشروع تجريبي واختيار أهم القطاعات الحساسة الحكومية وهي خدمة تجديد الإقامات التي تهم شريحة كبيرة من المجتمع، وتم التعاقد مع شركة استثمارية للمساعدة على وضع خطة العمل ومتابعتها أيضاً مع شركة محلية لتطوير الخدمة، ذلك في إطار تعاون بين أربع جهات وهي وزارة الداخلية القطرية مقدم الخدمة، وبنك قطر الوطني الموفر لبوابة الدفع الإلكتروني، والمصرف المركزي مستضيف الخدمة والبريد العام القطري كجهة معتمدة لتسليم المستندات (صفاء فتوح جمعة، 2014، ص.64)

نموذج الإدارة الإلكترونية في الجزائر: برنامج الإعلام والتوعية يتم من خلاله إعداد خطة تعريف المجتمع بمزايا التحول إلى المجتمع الرقمي وكيفية الاستفادة من مشروع الحكومة الإلكترونية واعر وسيلة، 2010، ص.14)

تأسيس اللجنة الالكترونية: "وتحت إشراف رئيس الحكومة، والتي تسعى للتطبيق الفعلي لهذه الإستراتيجية على أرض الواقع (Kamel Benel kadi, 2008, p.2).

وعلى غرار ذلك تجسيد البرمجة الالكترونية والإدارة الالكترونية بصفة عامة في بطولة إفريقيا لكرة القدم للمحليين المقامة في ملعب نيلسون ومنديلا ببراقى الجزائر وهذا بانتهاج مختلف التطبيقات

الالكترونية سواء تعلق الأمر بسحب التذاكر أو نقل المباريات اونلاين لمختلف القنوات التلفزيونية، وتسهيل العمل الإداري للجنة المنظمة للبطولة.

2.5. تبني بعض مبادئ الحكامة لتحديث الإدارة العمومية في المؤسسات الرياضية:

1.2.5. عموميات حول حوكمة المؤسسات:

مفهوم حوكمة المؤسسات: هي ممارسة الإدارة الرشيدة من خلال مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم والإطراف الأخرى أصحاب المصالح بالشركة، وذلك بهدف المحافظة على حقوق المساهمين وتعظيم ثروتهم بشكل عادل، مع دعم المستويات المختلفة لمجلس الإدارة " (عبد الصمد، وفاء محمد، 2011، ص.ص.1-26).
وتعرف كذلك حوكمة المؤسسات على أنها: مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تمكن إدارة المؤسسات من تعظيم ربحيتها وقيمتها في المدى البعيد لصالح المساهمين (إمام حامد آل خليفة، 2007، ص.97).

2.2.5. خصائص حوكمة المؤسسات:

- المسؤولية العامة أمام جميع أطراف المساهمة في المؤسسة الرياضية .
- حماية حقوق المساهمين والإطراف المكونة للمؤسسة الرياضية .
- الالتزام والانضباط بالقوانين واللوائح المنظمة للعلاقة بين مجلس الإدارة والإطراف المعنية.
- الاستقلالية الذاتية لمجلس الإدارة ومختلف الأقسام الإدارية للمؤسسة الرياضية
- العدالة و المساواة في المعاملة بين أصحاب المصالح.

3.2.5. أبعاد الحكامة:

يكاد يكون هناك اتفاق عام على وجود ثلاثة أبعاد كبرى واسعة ومترابطة لمفهوم الحكم هي:
البعد السياسي والبعد الاقتصادي والبعد الإداري حيث نجد:

- البعد السياسي إلى الطريقة التي تتخذ بواسطتها القرارات وتنفذ بها السياسات في بلد ما وهنا يتجلى دور المواطن في العملية السياسية من حيث مدى إسهامه في عملية صنع السياسات، ودرجة الثقة في المؤسسات السياسية واحترامها.

- البعد الاقتصادي فيشير إلى طريقة اتخاذ القرارات التي تؤثر مباشرة في مستوى ومحتوى وهيكلية النشاطات الاقتصادية في بلد ما وعلاقته مع الاقتصادات الأخرى، بما في ذلك البيئة الاقتصادية العامة مثل هيكلية السوق والسياسات الاقتصادية وآثارها ومستوى الدخل والتوزيع والشفافية، والبيئة، والتشريعات المالية والنقدية، وقانون العقود، والنظام القضائي.
- البعد الإداري فيشير إلى كيفية تنفيذ السياسات من قبل الإدارة الحكومية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية. كما يشمل هذا البعد اختيار وتدريب الموظفين العموميين وترقيتهم وتحفيزهم ونوعية النية الإدارية من حيث درجة الروتين والبيروقراطية والمستويات الإدارية ودرجة التمرکز فيها، ومن الناحية العملية فهو يعني بعض المهام والوظائف الإدارية لإدارة الموارد البشرية (محي الدين شعبان توك، 2014، ص.74)

4.2.5. المبادئ الأساسية للحكامة:

وتتجلى هذه المبادئ في:

- الأمن الإنساني: إن هذا المبدأ الإنساني له مكوناته السياسية والاقتصادية والإدارية المتضمنة في مفهوم الحوكمة فالتحرر من الجوع والفقر يمثل الجانب الاقتصادي للحوكمة والتحرر من التمييز بين الناس على أساس العرق أو الدين أو المعتقد السياسي .
- المساهمة: يتجسد هذا المبدأ في أن يكون لكافة المواطنين صوت في عملية اتخاذ القرارات أما مباشرة أو عن طريق ممثلين لهم يختارونهم بانتخابات نزيهة وحرّة وعادلة فالحكامة تعتمد على مبدأ الحرية والديمقراطية ومشاركة جميع الأفراد في جل العمليات الخاصة باتخاذ القرارات مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي.
- حكم القانون: ويشير هذا المبدأ إلى نظام يتم بواسطته تحديد طرق احتكام المواطنين للدولة لتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم وغالبا ما تتمثل هذه الطرق في القوانين المقبولة ديمقراطيا أساس هذا النظام إطار مرجعي قانوني وقضائي وحيادي وغير متحيز وقابل للتنبؤ به .
- المساءلة: وتعتبر قيمة جوهرية في الحوكمة الرشيدة ، وبدونها لا يمكن وصف الحوكمة بالرشاد والمساءلة نظام كامل لتحمل المسؤولية ومتخذي القرارات وتفسير أفعالهم للمواطنين، وبصيغة

أخرى فان المساءلة تعني إمكانية تبديل هؤلاء الأفراد عندما يخطئون أو عندما لا يتمكنون من تلبية توقعات وطموحات قواعدهم المجتمعية

- الشفافية: وتعني إمكانية الوصول السريع وغير المقيد للمعلومات الضرورية حول أفعال الحكم وتصرفات المسؤولين، بمعنى آخر فان المبدأ يعني أن من حق المواطنين أن يعرفوا من الذي يتخذ القرارات والدوافع الكامنة وراءها، وهي تعني نشر وتوضيح القواعد التي يستند إليها متخذو القرارات في صناعة القرار لضمان عدم وجود قواعد خفية لا يعلم بها سوى الضالعين في صناعة القرار أو المقربين منهم وخاصة من أصحاب المصالح فهي بكلمة أخرى تعني عدم التحيز لأي فئة من المجتمع دون الخضوع للوسائل الرقابية خاصة في الوقت الراهن المتزامن مع التحول الرقمي (محي الدين شعبان توك، 2014، ص.77)

3.5. تحديث الإدارة العمومية وفق مبدأ المحاسبة والشفافية:

إن تحديث وتطوير نظام تسيير الإدارة العمومية في ظل التحول الرقمي الراهن كان له الجزء الأكبر من اهتمام الوزارة الوصية من خلال انتهاج البرامج الالكترونية التي تجسد واقع ممارسة آليات الحكامة وتطبيقها في محاولة لعصرنتها من اجل تحقيق احتياجات المواطن وفق الخدمات المطلوبة، فضلا عن ذلك ضمان جودة الخدمة العمومية وبعث التوافق الاجتماعي مع نوعية الخدمة من خلال:

- التركيز على تحسين خدمة نوعية جيدة ملائمة والحرص على احترام متطلبات المواطنين وفق ما تقتضيه حاجاته .
- السعي على القضاء على نظم التحيز الذاتي في توفير الخدمة العمومية والقضاء على ظاهرة الاحتكار النوعي لبعض الخدمات العمومية السارية المفعول داخل المؤسسة الرياضية
- تضيق الفجوة بين المواطنين والإدارة العمومية من خلال العمل بـ:
 - زيادة النظم الرقابية الحديثة في ظل الإدارة الالكترونية وتجسيدها في الواقع.
 - انتهاج تطبيقات الكترونية للحد من الفساد الإداري والتلاعب في شكل ومضمون الخدمة العمومية.
 - تكييف الخدمة العمومية بتطبيقات الكترونية قابلة للتحديث الآلي.
 - تعزيز النظم الرقابية وفق الرقمنة لزيادة الثقة والمصداقية بين المتعاملين والإدارة العمومية.
 - ربط مستوى الخدمة العمومية بتخطيط محدد الزمن والإجراءات اللازمة.

4.5. العلاقة بين عصرنة الإدارة العمومية وأبعاد الحكامة:

وتجلت العلاقة بين عصرنة الأداة العمومية وأبعاد الحكامة في إستراتيجية البعد الإداري الملموس حاليا من خلال التوجه نحو الإدارة الإلكترونية للحد من المحسوبية والبيروقراطية في أداء الخدمة العمومية لزيادة ثقة المتعاملين، إن للبعد الإداري للحكامة الأثر البالغ في تحسين الخدمة العمومية من خلال إلغاء صفة المكان والزمان والتخلي عن الأرشيف الورقي في جل التنظيمات الإدارية سواء مركزية أولا مركزية ومراجعة قوانين التوظيف العمومي لإضفاء نوعية للمورد البشري وفق برامج تدريب عصريّة إضافة إلى زيادة نظم وشبكات التواصل الرقمي.

وعلى خلاف ذلك نجد للبعد السياسي والاقتصادي تأثير مباشر من خلال الانتخاب والمشاركة وتحسين وزيادة الخدمة العمومية وذلك في صورة نموذجية لصنع القرارات ذات الأهمية الأساسية التي تحاكي إستراتيجية المؤسسة الرياضية التابعة للوزارة الوصية.

وبالرغم من وجود ضوابط قانونية تحكم الخدمة العمومية ومستواها يبقى السبيل الوحيد هو منظومة الحكامة لبعث إستراتيجية جديدة بوتيرة سريعة للخدمة العمومية وزيادة المتعاملين في القطاع الرياضي.

خاتمة:

لقد أضحت الإدارة العمومية أكبر اهتمامات الدولة والنظام ككل، باعتبارها الرابط الأساسي بين النظام والمواطن نظرا لما تقدمه من خدمات عمومية في شتى القطاعات خاصة القطاع الرياضي، فهناك خدمات أساسية تدرج ضمن الحق العام للمواطن وحقوق الإنسان، ويقع كل هذا على عاتق الإدارة المركزية وفق مبدأ المساءلة والشفافية والوضوح، فالوسيلة الوحيدة لزيادة ثقة المواطن بالإدارة العمومية يكون بعصرنتها وفق آلية تحتكم لمبادئ الحكامة، فالتكيف مع التحول الرقمي هندسة إستراتيجية لمفهوم شامل لخدمة عمومية تتفق مع ميول المتعاملين وتتجاوب معها وذلك انطلاقا من التغيير الذي كان في المنظور القديم التقليدي للشكل الهندسي لتنظيم الإدارة العمومية من خلال أدرج المعلوماتية والتكنولوجيا الحديثة إلى تساهم في إرساء آليات الحكامة وفق مبدأ الشفافية والمساءلة، أن تبني النظم الحديثة للتكنولوجيا يسمح بتسيخ آليات الحكامة في كل المستويات الخاصة بالهيكل التنظيمية الخاصة بكل مؤسسة رياضية عمومية لتفادي نقاط الضعف التي من شأنها تقليل من مصداقية الخدمة العمومية المقدمة من طرف الإدارة

العمومية ومن هذا المنطلق قامت الدولة الجزائرية بإصلاحات إدارية شاملة في إطار تطوير وتحسين تسيير المرفق العام وذلك برفع كفاءة العاملين وتفعيل أجهزة ونظم الرقابة على المستوى المحلي من خلال اعتماد سياسة الدولة على:

- الاعتماد على الإدارة الالكترونية لإضفاء الشفافية والوضوح في شتى أقسام ومصالح الإدارة العمومية.
- الاحتكام لمبادئ الحكامة وتطبيق آلياتها وفق الإدارة الالكترونية.
- إشراك المواطن في عملية صنع القرار وإضفاء الديمقراطية في الجماعات المحلية البلدية والولائية
- الاهتمام بإنشغالات المواطن وحاجاته في ظل التحول الرقمي .
- الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة في إرساء آليات الحكامة من خلال تبني السلطات العمومية لعصرنة الإدارة العمومية .
- الاهتمام بدعم الإدارة العمومية بوسائل ونظم تكنولوجيا حديثة خاصة في التجارة الالكترونية الخاصة بالتسويق الرياضي.

ومن هذا المنطلق ورغم ما توفره الإدارة العمومية إلا أنها تبقى تعاني من بعض النقائص التي مفادها تحسين الخدمة العمومية وتمتين العلاقة بين المتعاملين والإدارة العمومية وفيما يلي بعض الاقتراحات نوجزها في:

- الاهتمام أكثر بمجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونظم المعلومات في الرقابة الإدارية من خلال إحداث تغيرات وظيفية خاصة بمهارات وخبرات الموظفين
- العمل على دعم البنية التحتية لإرساء قواعد بيانات لأنظمة الإدارة الالكترونية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى مختلف فروع وأقسام الإدارة العمومية التابعة للوزارة الوصية في المجال الرياضي
- العمل على تفعيل الرقابة الالكترونية في الخدمات العمومية عن طريق نشر الوعي لدى المواطنين الكترونيا لتحسين جودة الخدمة العمومية وفق قانون العرض والطلب لتحقيق تنمية مستدامة مستقبلا
- العمل بمبادئ الحكامة كأساس فعال لإدماج كافة الفئات الاجتماعية ضمن الخدمة العمومية والتجاوب معها

- ضرورة تبني الإدارة الإلكترونية لتفعيل مبدأ الشفافية والمساءلة والوضوح في تقديم مختلف الخدمات الرياضية ضمن المؤسسات الرياضية التابعة للإدارة العمومية
- التكفل بمتطلبات المواطنين كما وكيفاً من حيث الخدمة العمومية في المجال الرياضي الإلكتروني لتفادي الفساد الإداري في مختلف المؤسسات الرياضية
- بناء إستراتيجية تنظيمية تتوافق مع البنية التحتية للإدارة الإلكترونية لمختلف المؤسسات الرياضية العمومية.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إمام حامد آل خليفة، (2007)، صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة، بحوث وأوراق عمل مؤثر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، شرم الشيخ، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
2. أمين عبد الهادي حمدي، (1975)، الإدارة العامة في الدول العربية، دار الفكر العربي، القاهرة.
3. توفيق محي الدين شعبان، (2014)، الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،
4. سعاد الشراوي، (1994) القانون الإداري وتحرير الاقتصاد، دار النهضة العربية، القاهرة.
5. صفاء فتوح جمعة، (2014)، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية، ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.
6. طارق المجذوب، (2000)، الإدارة العامة – العملية الإدارية والوظيفية العامة والإصلاح الإداري"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت.
7. عبد الحميد محمود النعيمي، (1997)، مبادئ الإدارة العامة، منشورات النشر، دون بلد
8. عبد الصمد، وفاء محمد، (2011)، نموذج مقترح لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية لتفعيل حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، (1)، 1-26.
9. عبد الغاني بسيوني، (1991)، القانون الإداري، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
10. عمار عوابدي، (2005)، القانون الإداري، ط1، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
11. مبارك لسوس، (2010)، الإدارة الرشيدة للجماعات المحلية بين إلزامية الخدمة العامة وحتمية التوازن المالي، إدارة، مجلة المدرسة الوطنية للإدارة، 20(02)، 13.
12. محمد سمير أحمد، (2009)، الإدارة الإلكترونية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
13. محمد قاسم القريوتي، (2001)، الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر عمان.
14. واعر وسيلة، (2010)، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات الحكومية "حالة وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائر، بحث مقدم للملتقى الدولي 22 حول إدارة الجودة الشاملة بقطاع الخدمات، جامعة قسنطينة.
15. وفاء محمود أحمد الببواتي، (2018)، المقابل المالي في العقود الإدارية، ط1، دراسة مقارنة، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

16. Kamel Benel kadi, (3 mai 2008) gouvernement électronique en Algérie : la langue marche vers le numérique, article publiée au journal el Watan.

17. Fredrick Taylor, shop management, New york Horper and Borthers.

18. Enecclo paodinn of social Sciences. Maomilom Co. New Vol X 1933.

19. W. LAGGOUNE, (1999), les reformes administratives :un état des problématiques, revue I.D.A.R.A, volume (N°09) 01, et suite.